

Distr.: General
30 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها
الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمتابعة
برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤
تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٤/٦٥ بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، أن تعقد دورة استثنائية أثناء دورتها التاسعة والستين من أجل تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحديد الدعم السياسي للإجراءات المطلوبة من أجل التحقيق الكامل لأهدافه ومقاصده. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يبلغها في دورتها الثامنة والستين بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية.
- ٢ - وفي القرار نفسه، قررت الجمعية العامة أيضا أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين بندا فرعيا بعنوان "متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية". وأشارت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٠/٦٧، إلى قرار عقد دورة استثنائية أثناء دورتها التاسعة والستين، وبتت في الترتيبات التنظيمية للدورة الاستثنائية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٣ - وعملاً بالقرارين المذكورين، يعرض هذا التقرير حالة الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية من جانب مختلف الكيانات المعنية، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بالعمليات الجارية ونتائج الأنشطة التحضيرية التي جرت بالفعل، ويتناول التفاصيل التنظيمية للدورة الاستثنائية.

ثانياً - هدف الدورة الاستثنائية ومضمونها

٤ - أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٢٣٤/٦٥، أن الدورة الاستثنائية سوف تُعقد على أساس برنامج العمل والتقييد التام به، ولن تكون فيها إعادة تفاوض بشأن الاتفاقات الواردة فيه. وشجعت الجمعية الحكومات أيضاً على إجراء استعراضات للتقدم المحرز والمعوقات التي تواجه في تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك على الصعيد الوطني وعلى صعيد التعاون الدولي.

ثالثاً - الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية

٥ - أهابت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٤/٦٥، بصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يجري، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع جميع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية والمؤسسات والخبراء، استعراضاً عملياً لتنفيذ برنامج العمل على أساس أفضل البيانات والتحليلات لحالة السكان والتنمية، مع مراعاة ضرورة اعتماد نهج منتظم شامل ومتكامل في تناول قضايا السكان والتنمية، وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً يستند إلى هذا الاستعراض إلى لجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والأربعين.

٦ - ويتألف الاستعراض العملي من مجموعة من الأنشطة المترابطة، بما في ذلك دراسة استقصائية عالمية، ومشاورات قطرية، وتقارير إقليمية، ومؤتمرات استعراضية، ومؤتمرات عالمية مواضيعية، واجتماعات لأفرقة الخبراء.

٧ - ويسترشد النهج المتبع في الاستعراض العملي، في جملة أمور، بالنظر في برنامج العمل في السياق الأوسع للتنمية والقضاء على الفقر، بما في ذلك الصلة بالإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛ وإيلاء الاهتمام للجوانب العملية التي تدعم برنامج العمل أو تعوق تنفيذه، من قبيل الحوكمة، وتولي الجهات الوطنية زمام الأمور، والتنسيق، وإدارة الموارد؛ ومسائل عدم المساواة والاستبعاد، وذلك من منظور معني بالفقر؛ وتحسين المؤشرات القائمة على حقوق الإنسان؛ والاهتمام بالشباب، سواء من حيث المسائل الواجب معالجتها والمجموعات التي ينبغي إشراكها.

٨ - ومن أجل كفالة التنسيق والاتساق والقيادة في الاستعراض العملي، فقد أنشئ، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، فريق لأصحاب المصلحة، يتألف من جهات تنسيق من جميع المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وكان الغرض من الفريق هو النظر في المنهجية والمؤشرات المقرر استخدامها في الدراسة الاستقصائية العالمية؛ واستعراض الأنشطة الجارية أو المقرر تنفيذها التي تضطلع بها كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية بالاستعراض، بما في ذلك المؤشرات ذات الصلة المستمدة من أطر الرصد الأخرى، ومناقشة الأولويات المواضيعية للاستعراض؛ واقتراح مواضيع تتطلب دراسة متعمقة أو اجتماعات تقنية، بما في ذلك اهتمام مختلف الوكالات بتولي قيادة الأنشطة التي تدعم إجراء هذا الاستعراض أو الشروع فيها.

٩ - واجتمع فريق أصحاب المصلحة في عدة مناسبات لمناقشة المخطط العام للتقرير على أساس الاستعراض العملي، بما في ذلك الجدول الزمني للمعالم الرئيسية، فضلاً عن قيادة الأفرقة المواضيعية التي كانت بصدد إعداد التقرير، والمشاركة فيها.

ألف - الدراسة الاستقصائية العالمية والمشاورات القطرية

١٠ - تتمثل الأهداف الثلاثة للدراسة الاستقصائية العالمية في تقييم حالة تنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج العمل، مع التركيز على صياغة التشريعات والسياسات، وتنفيذ إرساء هياكل وإجراءات الحوكمة؛ والوقوف على العوامل الميسرة والعوائق التي تحول دون تنفيذ تلك الالتزامات، وتحديد الأولويات الوطنية الجديدة والمسائل الناشئة.

١١ - وتتألف الدراسة الاستقصائية العالمية من أداتين رئيسيتين، بما في ذلك استبيان استُكمل عن طريق عملية مشاورات قطرية، وموجزات التنفيذ القطرية، المستخدمة لتقييم التقدم المحرز في مختلف المجالات المواضيعية لبرنامج العمل باستخدام مؤشرات كمية.

١٢ - وقد سبق تصميم أدوات الدراسة الاستقصائية العالمية عملية هدفها بيان حد أدنى من مجموعة مؤشرات يتم الحصول عليها من خلال استعراض برنامج العمل ومضاهاة المؤشرات القائمة بإجراءات محددة. وكانت عملية تحديد المؤشرات مرتبطة بأنشطة جارية أخرى للرصد والتقييم على الصعيدين العالمي والإقليمي. وكفل هذا النهج تحقيق توافق في الآراء مع شركاء منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن الثغرات والمسائل الناشئة والمجالات ذات الأولوية للعمل في المستقبل، سعياً إلى تعزيز التآزر مع الأنشطة الجارية وتجنب الازدواجية. ومن المتوقع أن يُسترشد بهذا العمل على نحو مباشر في المناقشات الجارية والمقبلة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣ - وبعد عملية تشاورية شاملة شاركت فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة في ميدان السكان والتنمية، جرى استنباط ما مجموعه ١١٩ مؤشرا من مصادر البيانات القائمة وتخزينها في قاعدة بيانات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، منها ٦٥ مؤشرا واردا في موجزات التنفيذ القطرية.

١٤ - وقد صُممت موجزات التنفيذ القطرية من أجل تقليل حجم الاستبيان عن طريق الاستعانة بمصادر معلومات تكميلية، وعن طريق تركيز الاستبيان على المعلومات التي يتعذر الحصول عليها من خلال قواعد البيانات الموجودة سعيا للحد قدر الإمكان من حجم الطلب على الشركاء الوطنيين في ما يتعلق بجمع البيانات. وبالنسبة لمعظم المؤشرات، يجري تقديم بيانات تعود إلى عام ١٩٩٠ تقريبا، مع آخر ما توافر من بيانات، وبذلك يتسنى تقييم الاتجاهات الزمنية. وتقدم موجزات التنفيذ القطرية معلومات أساسية بشأن التشاور على الصعيد القطري عن طريق وصف سياق الردود على الاستبيان.

١٥ - ومن أجل كفالة إمكانية المقارنة بين البيانات، فقد صُممت الدراسة الاستقصائية العالمية بهدف تحديد حالة تنفيذ برنامج العمل في جميع البلدان والمناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية.

١٦ - ويسعى الاستبيان للوقوف على التزام الدول الأعضاء والجهود التي تبذلها والنتائج التي حققتها لكفالة إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الواردة في برنامج العمل. وشملت الجوانب الهيكلية وجود سياسة أو ميزانية أو استراتيجية أو برنامج، ووجود آليات للحكومة وآليات مؤسسية تتعلق بإجراءات محددة على نطاق مواضيع برنامج العمل. وركزت جوانب التنفيذ على إجراءات محددة فيما يتصل بالسياسات العامة، بما في ذلك استهداف الفئات السكانية المهمشة والتي يصعب الوصول إليها، وعلى ما أُبلغ عنه من تقدم وتحديات وعوامل تمكينية فيما يتعلق بالتنفيذ.

١٧ - وطلب إلى الحكومات أن تحدد قائمة بأولوياتها للسنوات الخمس إلى العشر المقبلة في كل جزء موضوعي من الاستبيان. وأدرج في الاستبيان أسئلة تتعلق بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلا عن التعاون الإقليمي والدولي.

١٨ - وقد أُطلقت الدراسة الاستقصائية العالمية في آب/أغسطس ٢٠١٢ لتكون جهدا منسقا من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجان الإقليمية. وأُرسلت اللجان الإقليمية وثائق الدراسة الاستقصائية العالمية إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي وقت لاحق قامت بتنسيق تلقي الوثائق المقدمة إليها وتحليل الردود. وقد وردت ردود

من ١٧٦ بلدا و ٨ أقاليم ومناطق إقليمية. وفي عدد من البلدان، شاركت منظمات المجتمع المدني في إكمال الدراسات الاستقصائية.

١٩ - وقد جرت تعبئة الاستبيانات عن طريق عملية مشاورات قطرية شملت ممثلين حكوميين من مختلف الوزارات، وأعضاء في أفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات الصلة، وممثلين عن المجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الشباب، فضلا عن ممثلين معنيين على الصعيد دون الوطني. وتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان تنقية المعلومات الواردة من الدول الأعضاء وترميزها وإدخالها في قاعدة للبيانات. واستخدمت اللجان الإقليمية تلك المعلومات في إعداد التقارير الإقليمية. ويجري إدماج التحليل على الصعيد العالمي والنتائج الرئيسية التي توصلت إليها التحليلات الإقليمية في التقرير الاستعراضي.

باء - التقارير الإقليمية والمؤتمرات الاستعراضية

٢٠ - عُقدت مؤتمرات إقليمية للسكان والتنمية من أجل تقييم تنفيذ برنامج العمل، بهدف التوصل إلى اتفاق على نتائج بشأن مواصلة تنفيذه إلى ما بعد عام ٢٠١٤ وللإسهام بمداخلات من أجل إدماج المسائل السكانية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد سبق بعض هذه المؤتمرات اجتماعات عقدت مع ممثلي المنظمات غير الحكومية وممثلي الشباب عن المناطق الإقليمية المعنية.

٢١ - وقد عُقد المؤتمر الاستعراضي الإقليمي الأول في القاهرة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في إطار موضوع "تحديات التنمية والديناميات السكانية في عالم عربي متغير". وشارك في تنظيم المؤتمر جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدم تقرير استعراض المنطقة العربية إلى جانب عشرة تقارير مواضيعية بشأن الشيخوخة، والتحول الديمغرافي والديمقراطي، ووصول معدلات الخصوبة إلى مستويات ثابتة، وتكوين الأسرة، والعنف الجنسي والجنساني، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والهجرة، والسكان وتغير المناخ، والصحة الجنسية والإنجابية للشباب، والمراحل الانتقالية للشباب، معلومات أساسية للمناقشات العامة. وحضر الاجتماع وزراء وممثلون للحكومات وبرلمانيون وممثلون للشباب وأكاديميون وممثلون

للمنظمات غير الحكومية من المنطقة الإقليمية. وشكل الوثيقة الختامية للمؤتمر إعلان جرى التوصل إليه عن طريق التفاوض^(١).

٢٢ - وعُقد المؤتمر الاستعراضي الإقليمي الرفيع المستوى للسكان والتنمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف في ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن موضوع "الخيارات التمكينية: الأولويات السكانية في القرن الحادي والعشرين". وتم تنظيم المؤتمر حول المواضيع التالية: الديناميات السكانية والتنمية المستدامة، وأوجه عدم المساواة، والإدماج الاجتماعي والحقوق الاجتماعية والأسر، والصحة الجنسية والإنجابية على مدى الحياة. وتناول المؤتمر مسائل من قبيل الفقر والاستبعاد وانخفاض الخصوبة والهجرة والشيخوخة والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية عن طريق منظورات الاستدامة والحقوق والإنصاف والكرامة. وخلال جلسة مناقشة خاصة، ناقش المؤتمر أيضا الشراكة والتعاون الدولي. وحضر المؤتمر نحو ٣٠٠ شخص، بما في ذلك كبار المسؤولين الحكوميين، وممثلو منظمات المجتمع المدني والخبراء من المنطقة الإقليمية. وكان الهدف الرئيسي من المؤتمر هو الوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، بهدف تحديد المسائل المستمرة والمستجدة، ووضع جدول الأعمال الإقليمي للسكان والتنمية في القرن الحادي والعشرين.

٢٣ - شكل وثيقة المعلومات الأساسية للمؤتمر تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا الإقليمي المتعلق بتنفيذ برنامج العمل، استنادا إلى تحليل أجري لستة وأربعين استبياناً ضمن الدراسة الاستقصائية العالمية وعدد من النتائج المستخلصة من الدراسات المختلفة في المنطقة الإقليمية. وفي إطار التحضير للمؤتمر، عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالاشتراك مع المكتب الإقليمي للصندوق لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ثلاثة اجتماعات مواضيعية للخبراء. وأُتيحت للمؤتمر الإقليمي تقارير المناقشة الناتجة عن تلك الاجتماعات. وكان معروضا أيضا على المشاركين في المؤتمر تقرير بشأن الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والاتجاهات الديمغرافية في المنطقة الإقليمية مع وضع تصورات للمستقبل، باستخدام مجموعة متنوعة من البيانات، تشمل موجزات التنفيذ القطرية، التي أعدها مركز فيتغينشتاين للديمقراطية ورأس المال البشري على الصعيد العالمي في فيينا.

٢٤ - وشكّل الوثيقة الختامية للمؤتمر موجز أعده الرئيس على أساس مشاورات أجريت وتوافق في الآراء جرى التوصل إليه في المؤتمر. وقد أبرز الموجز التحديات التي تواجه المنطقة، بما في ذلك التفاوتات غير المقبولة بين البلدان وبين الفئات السكانية داخل البلدان في معدلات الوفيات والاعتلال، وعدم وجود خطة مكتملة لتحقيق المساواة بين الجنسين،

(١) متاح للاطلاع عليه في الموقع التالي: <http://arabstates.unfpa.org/public/cache/offonce/cairodeclaration>.

ووجود قدر كبير من عدم المساواة في فرص الحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، والتمييز والاستبعاد الاجتماعي للمهاجرين والأقليات والفئات المحرومة الأخرى، وتزايد أوجه عدم المساواة في الحصول على فرص العمل وإدراج الدخل، ولا سيما لدى الشباب. وشدد الموجه على لزوم أن تكون حقوق الإنسان للأفراد في صلب عمليات التنمية وأن تكون محور الصحة الجنسية والإنجابية في جدول أعمال التنمية، وذلك بالإضافة إلى أن المشاركين دعوا إلى إدماج نتائج استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشدد الموجه أيضا على الحاجة إلى وجود بيانات موثوق بها، بما في ذلك بيانات عن الفئات الضعيفة، وتضمن دعوة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لحماية حقوق المهاجرين، ولا سيما ضحايا الاتجار بالبشر، وكفالة أن تكون الحوكمة قائمة على المساءلة والمشاركة والشفافية وسيادة القانون.

٢٥ - وقد استضافت حكومة أوروغواي في مونتيفيديو خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣ المؤتمر الإقليمي الأول المعني بالسكان والتنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في إطار استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومتابعته في المنطقة الإقليمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤. وفي إطار الدور الذي يضطلع به المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفه الأمانة الفنية للمؤتمر الإقليمي، قام المركز وكذلك شعبة السكان التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بإعداد وثائق العمل التي كانت بمثابة الأساس الذي تستند إليه المناقشات والمداولات. وأعدت الوثائق بالتعاون الوثيق مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتضمنت إسهامات مقدمة من مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك عدة إسهامات من المجتمع المدني.

٢٦ - وتضمنت الوثيقة الأولى، وهي بشأن تنفيذ برنامج العمل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك استعراض للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ والدروس المستفادة، متابعة لمجموعة مختارة من المؤشرات المتصلة بأهداف كمية صريحة جرى تحديدها في برنامج العمل، وتضمنت تحليلا للإجراءات ذات الصلة المنفذة على الصعيد القطري. أما الوثيقة الثانية المتعلقة بالخطة الإقليمية المقترحة المتعلقة بالسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى ما بعد عام ٢٠١٤، فقد حددت مجموعة مختارة من المواضيع والنهج ذات الأولوية التي ينبغي إدراجها في جدول أعمال السكان والتنمية للمنطقة الإقليمية لما بعد عام ٢٠١٤، مع مراعاة الدروس المستفادة خلال تنفيذ برنامج العمل في المنطقة الإقليمية، والاتجاهات الإقليمية والعالمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والخصائص الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والمؤسسية المحددة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد جاء الاقتراح المقدم

متفقاً مع الفكرة الداعية إلى تعزيز وتوسيع نطاق جدول الأعمال الإقليمي من أجل التصدي للتحديات الجديدة الناشئة في المنطقة الإقليمية، وكرر الدعوة إلى الإدماج الكامل للديناميات السكانية في التنمية المستدامة، مع التركيز على المساواة وحقوق الإنسان.

٢٧ - وجرى تنظيم المناقشات المواضيعية في المؤتمر وفي الوثيقة الختامية، المعنونة "توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية"، حول مسائل حددت باعتبارها أولويات لفترة ما بعد عام ٢٠١٤ في جدول الأعمال الإقليمي المقترح المذكور أعلاه. وشملت المجالات ذات الأولوية الواردة في الوثيقة الختامية ما يلي: (أ) الإدماج التام للديناميات السكانية في التنمية المستدامة، مع تحقيق المساواة واحترام حقوق الإنسان؛ و (ب) حقوق الفتيات والفتيان والمراهقين والشباب واحتياجاتهم ومسؤولياتهم ومتطلباتهم؛ و (ج) الشيخوخة والحماية الاجتماعية والتحديات الاجتماعية - الاقتصادية؛ و (د) كفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ و (هـ) المساواة بين الجنسين؛ و (و) الهجرة الدولية وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين؛ و (ز) التفاوتات الإقليمية والتنقل المكاني والضعف؛ و (ح) الشعوب الأصلية، بما في ذلك العلاقات بين الثقافات، والحقوق؛ و (ط) المنحدرون من أصل أفريقي، بما في ذلك الحقوق ومكافحة التمييز؛ و (ي) أطر تنفيذ جدول الأعمال الإقليمي للسكان والتنمية في المستقبل. وقد أعدت هذه الوثيقة من منظور قائم على الحقوق، مع التأكيد بقوة على الإدماج الاجتماعي.

٢٨ - وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مؤتمر السكان السادس لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك في بانكوك في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وحضر المؤتمر ما يقرب من ٥٠٠ شخص، بمن فيهم ممثلون من ٤٦ دولة عضواً، ومن منظمات للمجتمع المدني، ووكالات دولية، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين. واستعرض المؤتمر اتجاهات السكان والتنمية والتقدم المحرز والثغرات في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الإقليمي. وحدد المؤتمر إجراءات ذات أولوية في إطار معالجة مجموعة واسعة النطاق من التحديات ذات الصلة بالسكان، بهدف النهوض بحقوق الناس ورفاههم من خلال التنمية المنصفة والشاملة للجميع.

٢٩ - واعتمد المؤتمر الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المتعلق بالسكان والتنمية، والذي سيكون بمثابة الإسهام الذي ستقدمه منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى الاستعراض الذي تجريه الجمعية العامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤. ويقدم الإعلان الوزاري خطة لاستمرار منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تولي القيادة في المسائل السكانية خلال المرحلة التالية من التنمية، مع جعل الاستدامة في صميمها. وتحدد الوثيقة نهجاً قائماً

على الحقوق، يتسم بمراعاة الاعتبارات الجنسانية وعدم التمييز، إزاء استراتيجيات وبرامج وسياسات السكان والتنمية خلال السنوات العشر المقبلة في المنطقة الإقليمية. ويتضمن الإعلان دعوة إلى الحد من الضعف وإلى القضاء على التمييز القائم على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسانية. ويتضمن الإعلان الوزاري فرعاً بشأن الإجراءات ذات الأولوية في المجالات التالية: (أ) القضاء على الفقر وتوفير فرص للعمل؛ و (ب) الصحة؛ و (ج) الخدمات والحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية؛ و (د) التعليم؛ و (هـ) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ و (و) المراهقون والشباب؛ و (ز) الشيخوخة؛ و (ح) الهجرة الدولية؛ و (ط) التوسع الحضري والهجرة الداخلية؛ و (ي) السكان والتنمية المستدامة؛ و (ك) البيانات والإحصاءات. ويشمل البيان أيضاً فرعاً يتناول طرائق التنفيذ على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣٠ - ومن المقرر عقد المؤتمر الإقليمي الأفريقي المعني بالسكان والتنمية في أديس أبابا في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بشأن موضوع "تسخير العائد الديمغرافي: المستقبل الذي نصبو إليه من أجل أفريقيا". ويتولى تنظيم هذا المؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد أجرت منظمات المجتمع المدني والشباب حولتين من المشاورات الإقليمية خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر في إطار التحضير للمؤتمر. وعلاوة على ذلك، فبالإضافة إلى الدراسة الاستقصائية وموجز التنفيذ القطري، أعدت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقارير قطرية تثبت توليها زمام الأمور بالنسبة لبرنامج العمل والتزامها به، واتساق الأولويات الإنمائية الوطنية والإقليمية مع البرنامج. وسوف يتم تنظيم المؤتمر حول المواضيع الفرعية التالية: "وضع إطار لمستقبل أفريقيا"، و "العائد الديمغرافي للتحويل الإنمائي في أفريقيا"، و "المساواة والكرامة الإنسانية في إطار تحقيق التحويل في أفريقيا"، و "طرائق التنفيذ من أجل التحقيق الكامل لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في أفريقيا" و "تلبية أولويات أفريقيا: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". وستناقش هذه المواضيع الفرعية خلال الجزء الذي سيشترك فيه الخبراء من المؤتمر الرئيسي. ومن المتوقع أن يكون عنوان الوثيقة الختامية للمؤتمر هو: "موقف أفريقيا المشترك بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤".

جيم - المؤتمرات المواضيعية العالمية

٣١ - عُقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، المنتدى العالمي للشباب، وهو أول مؤتمر مواضيعي عالمي مرتبط بالاستعراض العملي. والتقى

في هذا المؤتمر ممثلون عن أكثر من ١٣٠ دولة عضواً، و ٨٠ مجموعة من مجموعات الشباب، و ٥٠ منظمة غير حكومية، و ٤٠ مؤسسة من القطاع الخاص، فضلاً عن ٣٠٠ شخص من أفراد المشاركين الشباب، و ٢ ٥٠٠ مندوب على شبكة الإنترنت، و ٥٠ ممثلاً عن الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، حيث شاركوا بنشاط في الحوارات وفي صياغة التوصيات الصادرة عن المنتدى. وكانت الوثيقة الختامية للمؤتمر هي "إعلان المنتدى العالمي للشباب في بالي".

٣٢ - وعقد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ في نورثفايك، هولندا، في الفترة من ٧ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي هذا المؤتمر، الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وحكومة هولندا، اجتمع أكثر من ٣٠٠ مشارك، منهم ممثلون من ١٣٨ دولة عضواً، ومن وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن أكاديميين، وبرلمانيين، ومدافعين عن حقوق الإنسان، وشباب، ومقدمي خدمات. وتحت شعار "كلنا مختلفون، كلنا بشر، كلنا متساوون"، أتاح المؤتمر منبراً فريداً للحوار الهادف بين طائفة متنوعة من المشاركين، بغية التركيز على الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتحديد الفرص المتاحة لتعزيز الصلات العملية القائمة بين حقوق الإنسان وتنفيذ برنامج العمل، مع التركيز بصفة خاصة على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ونقاط التقائها بالمساواة بين الجنسين.

٣٣ - ووقف المشاركون معاً على التطورات الإيجابية التي حدثت في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات العشرين الماضية، وسلطوا الضوء على قصص النجاح والدروس المستفادة، والفجوات والتحديات المتبقية، والمسائل الناشئة والأولويات في المستقبل، بما في ذلك سبل ضمان أن يساعد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ما بعد عام ٢٠١٤، وكذلك الخطة الأوسع نطاقاً للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على إعمال حقوق الإنسان دون تمييز. ولاحظ المؤتمر أن الحقوق الجنسية والإنجابية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان بصفة عامة، وأن ممارستها أمر أساسي للتمتع بالحقوق الأساسية الأخرى ولتحقيق العدالة الاجتماعية والأهداف الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر. وبرزت ثلاثة مواضيع بوصفها مواضيع أساسية لإعمال حقوق الإنسان في سياق الصحة الجنسية والإنجابية، وهي: إنهاء التمييز وتحقيق المساواة، وتعزيز المساواة بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، مع اعتبار المساواة دورة في عملية التنمية، تشمل مشاركة الشعوب في إحضار الحكومات للمساءلة، وضمن تقديم خدمات ذات نوعية تفي بمعايير حقوق الإنسان وتمثل لمبادئ توفير إمكانية الوصول إليها، ويسر تكلفتها، ومقبوليتها، وجودها. وناقش المشاركون في المؤتمر

هذه المسائل في جلسات عامة، وجلسات مواضيعية متفرعة عنها، ومناقشات تفاعلية في موائد مستديرة، وبواسطة "جدار عمومي" لثعلق عليه أفكار بشأن تحقيق النجاح في المستقبل وسبل للمضي قدما. وأعد تقرير عن أهم استنتاجات وتوصيات المؤتمر، إسهاماً في تقرير استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

دال - اجتماعات أفرقة الخبراء

٣٤ - من المقرر أن تُعقد شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اجتماعين لفريقي خبراء حول موضوعي "أولويات تحسين مقومات البقاء: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤"، و "الخصوبة، والاتجاهات السكانية المتغيرة، والتنمية: تحديات وفرص المستقبل". وسيُنظر الاجتماعان في المسائل الرئيسية التي ستساعد على إحراز مزيد من التقدم في تحسين متوسط العمر المتوقع، والاستجابة للآثار المترتبة عن اتجاهات الخصوبة في خطة التنمية العالمية. وستتلو الاجتماعين جلسة إحاطة إعلامية للدول الأعضاء تعقد بعد ظهر ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وستشكل نتائج اجتماعي فريقي الخبراء منطلقاً للأعمال التحضيرية للدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، المقرر عقدها خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

٣٥ - ومن المقرر أن يُعقد اجتماع آخر للخبراء بشأن موضوع "صحة المرأة: الحقوق، والتمكين، والمحددات الاجتماعية"، في مدينة مكسيكو، في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. والغرض من هذا الاجتماع هو استعراض المعلومات والأدلة المتوافرة بشأن السبل الكفيلة بتعجيل التقدم نحو تعميم إمكانيات الحصول على مجموعة متكاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية، ومن أجل حماية حقوق الإنسان الخاصة للفتاة والمرأة، بما في ذلك الحقوق الإنجابية. ومن المتوقع أن يفضي الاجتماع إلى اعتماد عدد من الأفكار والتوصيات بشأن كيفية التعجيل بالتقدم المحرز في هذه المجالات. وسيسعى الاجتماع أيضاً إلى تحديد السبل التي يمكن أن تقود العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية إلى إيجاد أساس تقوم عليه وقاية الفتيات والنساء من الأمراض غير المعدية وتزويدهن بخدمات علاجها.

هاء - دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

٣٦ - أكدت الجمعية العامة، في الفقرة ٩ من قرارها ٢٣٤/٦٥، ضرورة مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وإسهامها، وخصوصا المنظمات غير الحكومية، على نحو فعال في الدورة الاستثنائية للجمعية، وفي الإعداد لها.

٣٧ - وعُقدت مشاورات عالمية مع أكثر من ٧٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في إسطنبول، تركيا، في ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لاستقصاء آراء المنظمات غير الحكومية وممثلي الشباب وإشراكهم في الاستعراض العملي.

٣٨ - وبالنسبة لأفريقيا، عُقدت اجتماعات إقليمية مع منظمات المجتمع المدني في أكرا في الفترة من ٣ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٢. واعتمد المشاركون الذين قارب عددهم ١٠٠ مشارك "نداء أكرا من أجل العمل". واجتمع نحو ٥٠ مشاركا من حوالي ٢٠ دولة من دول منطقة البحر الكاريبي في أوتشو ريوس، جامايكا، في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ووافقوا على "إعلان أوتشو ريوس". وقد أنشأ ذلك الاجتماع أيضا تحالف منطقة البحر الكاريبي بشأن السكان والتنمية. وعُقدت مشاورات لمنطقتي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في إسطنبول في ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، حيث اتفقت لجنة توجيهية مؤلفة من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات الشباب، مثلت طائفة واسعة من جماعات أصحاب المصلحة، على خطة عمل من أجل المشاركة في عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. وبالنسبة لمنطقة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، اجتمع ١٢١ مشاركا من ٢٧ بلدا في كوالالمبور، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٢، حيث اعتمدوا "نداء كوالالمبور من أجل العمل". وفي أمريكا اللاتينية، اجتمع نحو ٩٠ ممثلا من ممثلي الشبكات والحركات ومنظمات المجتمع المدني، في مونتيفيديو، في ٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، حيث اعتمدوا "نداء مونتيفيديو من أجل العمل".

٣٩ - وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشباب أيضا في اجتماعات مجموعة أصحاب المصلحة وفي الأعمال الفنية المتعلقة بالمؤشرات.

٤٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أنشئت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهي هيئة مستقلة تتألف من ٢٥ قائدا من القادة المرموقين الذين لهم سجل يشهد على خدماتهم كرؤساء دول ووزراء وبرلمانيين، وكذلك كقادة للمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، بهدف حفز الإرادة السياسية لسد الفجوات في تنفيذ برنامج العمل، والسير قدما بخطة متطلعة إلى المستقبل، تفي بمتطلبات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لجميع الناس. وترمي فرقة العمل إلى كفالة أن تكون الصحة

والحقوق الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والمراهقين والشباب عناصر رئيسية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

واو - لجنة السكان والتنمية

٤١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٦٥، إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة السكان والتنمية، في دورتها السابعة والأربعين، تقريراً يستند إلى الاستعراض العملي. وهذا التقرير الذي يجري إعداده بالتعاون مع جميع المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، فضلاً عن المؤسسات والخبراء والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، يشكل موجزاً للتقرير الأكبر عن أنشطة ونتائج الاستعراض العملي، بما فيها الدراسة الاستقصائية العالمية، والمشاورات القطرية، والتقارير ومؤتمرات الاستعراض الإقليمية، والمؤتمرات المواضيعية العالمية، والدراسات المتعمقة، واجتماعات أفرقة الخبراء. ويستند التقرير إلى أنشطة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة باستعراض تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك الأعمال المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتمحور التقرير حول مجالات مواضيعية خمسة، هي الكرامة، والصحة، والمكانة، والحوكمة والاستدامة.

٤٢ - وقررت الجمعية العامة، في الفقرة ٣ من قرارها ٢٣٤/٦٥، أن تقوم اللجنة بإجراء مناقشة لتبادل الرأي خلال دورتها السابعة والأربعين بشأن تقييم حالة تنفيذ برنامج العمل. وأقرت الجمعية في قرارها ٢٥٠/٦٧ أهمية المشاركة الفعلية من جانب جميع الدول في المناقشات التفاعلية التي ستجريها اللجنة، وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وقررت أن تكون المشاركة في الدورة السابعة والأربعين للجنة مفتوحة، وفقاً للأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي للجان الفنية والممارسات السابقة للجنة.

٤٣ - وأكدت الجمعية العامة في الفقرة ١٠ من قرارها ٢٥٠/٦٧ ضرورة أن تشارك الجهات الفاعلة من المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، على نحو فعال، حسب الاقتضاء، في الدورة السابعة والأربعين للجنة، مع مراعاة الممارسة المتبعة والخبرة المكتسبة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

زاي - التقرير المفهرس

٤٤ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٦٥ إلى الأمين العام أن يكفل، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية الأخرى، تجميع المسائل المهمة التي تم تحديدها في دورات اللجنة وإحالتها إلى الحكومات

في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، مشفوعة بتقرير مفهرس يشير إلى المواضيع المتكررة والعناصر الرئيسية الواردة فيه إلى جانب نتائج الاستعراض العملي.

حاء - العمليات ذات الصلة

٤٥ - وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٦٥ أهمية التصدي للتحديات الجديدة فيما يتعلق بالسكان والتنمية وبيئة التنمية المتغيرة وتعزيز إدماج خطة السكان والتنمية في العمليات التي تنفذ على الصعيد العالمي في مجال التنمية.

٤٦ - ويأخذ الاستعراض العملي في الاعتبار الأنشطة الجارية التي يضطلع بها شركاء الأمم المتحدة والعمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والنقاش بشأن النهوض بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، والحوارات الرفيعة المستوى ذات الأهمية لبرنامج العمل. ويشمل الاستعراض الأنشطة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، فضلاً عن الأفرقة العاملة على أساس المواضيع التي تشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٤٧ - وفي إطار عملية النهوض بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شرع الأمين العام في عملية شاملة وشفافة للحصول على آراء جميع أصحاب المصلحة من خلال مشاورات أجريت في ما يقرب من ١٠٠ بلد، و مشاورات مواضيعية عالمية بشأن ١١ مجالاً من مجالات المسائل، وحوار أجري على الصعيد العالمي على شبكة الإنترنت، والدراسة الاستقصائية العالمية المعنونة "عالمي". وبالإضافة إلى ذلك، قدم فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مقترحات بالغة الأهمية في تقريره (انظر مرفق الوثيقة A/67/890). واستفادت العملية أيضاً من الخبرة الفنية الموجودة لدى الأوساط العلمية والتكنولوجية، وذلك عن طريق شبكة حلول التنمية المستدامة، والمساهمات المقدمة من القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم، التي تُنقل من خلال مبادرة الاتفاق العالمي. وقد نُقل فريق عمل يضم أكثر من ٦٠ من وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها معارف المنظمة وخبراتها، في حين قدمت اللجان الإقليمية المنظورات الإقليمية.

٤٨ - وسوف تتطلب الرؤية الناشئة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عدداً من الإجراءات التحويلية التي يعزز بعضها البعض البعض الآخر، والتي تنطبق على جميع البلدان، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة ببرنامج العمل، كالتصدي للتحديات الديمغرافية، وتحسين الصحة، وتعزيز المساهمة الإيجابية للمهاجرين، ومواجهة تحديات التوسع الحضري.

رابعاً - المشاركة في الدورة الاستثنائية

ألف - الدول الأعضاء والمراقبون

٤٩ - شجعت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٦٧ جميع الدول الأعضاء، والدول ذات مركز المراقب، والمراقبين على النظر في أن يكون تمثيلها في الدورة الاستثنائية على أعلى مستوى سياسي، بما في ذلك على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات.

٥٠ - والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة مدعوة أيضاً إلى المشاركة في الدورة الاستثنائية، وفي المناقشة التي ستجريها لجنة السكان والتنمية لتبادل الآراء في دورتها السابعة والأربعين.

باء - المؤسسات الأخرى

٥١ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٦٧ جميع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية، بما في ذلك هيئات منظومة الأمم المتحدة إلى المساهمة، حسب الاقتضاء، في الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية.

جيم - المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون

٥٢ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٦٧ أن يعد رئيس الجمعية العامة قائمة بممثلي المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذين يجوز لهم أن يشاركوا في الدورة الاستثنائية، وقائمة بممثلي المنظمات غير الحكومية الأخرى المعنية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومجموعات الشباب والقطاع الخاص الذين يجوز لهم أن يشاركوا في الدورة الاستثنائية، مراعيًا مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، لتقديمها إلى الدول الأعضاء للنظر فيها على أساس عدم الاعتراض، وأن يعرض القائمة على الجمعية العامة.

٥٣ - وفي القرار ذاته، شجعت الجمعية العامة الدول الأعضاء والدول المراقبة والمراقبين على النظر في ضم منظمات غير حكومية وممثلين للشباب إلى وفودها المشاركة في الدورة الاستثنائية في الحالات التي ينطبق فيها ذلك.

خامسا - الترتيبات التنظيمية للدورة الاستثنائية

٥٤ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٦٧ أن تتألف الدورة الاستثنائية من جلسات عامة تُعقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ من الساعة ١٣:٠٠ حتى الساعة ٢١:٠٠، وأن تخصص تلك الجلسات العامة للاستماع إلى بيانات يدلي بها رئيس الجمعية العامة والأمين العام والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والدول الأعضاء والدول ذات مركز المراقب والمراقبون وخمسة ممثلين مختارين من منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يختارها رئيس الجمعية العامة مراعيًا التوازن الجغرافي على النحو الواجب، بالتشاور مع الدول الأعضاء حسب الأسبقية.